

اسم البرنامج: ما وراء الخبر

عنوان الحلقة: تشكيل ائتلاف دولي لمراقبة الانتهاكات الإنسانية بمصر

مقدم الحلقة: حسن جمول

ضيوف الحلقة:

- أنس التكريتي/ الائتلاف التنسيقي الحقوقي ضد الانقلاب في مصر

- هشام الرفاعي/ رئيس محكمة الجناح المستأنفة

- نيفين ملك/ محامية وحقوقية مصرية.

تاريخ الحلقة: 22/11/2013.

المحاور:

- النتائج المرجوة من المسار السياسي الدولي

- إمكانية الملاحقة القانونية لمرتكبي الانتهاكات

- التباس بشأن مسار الحوار

حسن جمول: أهلاً بكم مشاهدينا الأعزاء، في ختام أعماله في إسطنبول قرر الاجتماع التنسيقي الحقوقي الدولي ضد الانقلاب في مصر إعداد ملف يوثق الانتهاكات الحقوقية والقانونية هناك والعمل على دعم مساعي ملاحقة رموز الانقلاب دولياً.

نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه في محورين: ما مدى فعالية التحرك لملاحقة رموز الانقلاب في مصر في بيئة سياسية دولية تبدو أقرب للتعامل مع الأمر الواقع؟ وما هي دلالة الإعلان عن هذه الخطوة بعد طرح تحالف دعم الشرعية مبادرة للحوار والمصالحة في مصر؟

كيف السبيل لتحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات الحقوقية في مصر بعد الانقلاب؟ هذا ما بحثه المشاركون في الاجتماع التنسيقي الحقوقي في إسطنبول وقد انتهوا إلى الاتفاق على تشكيل ائتلاف دولي لمتابعة وتوثيق هذه الانتهاكات، وطالبوا المجتمع الدولي بتبني موقف يحمي حرية الشعب المصري وخياراته الديمقراطية، ويأتي هذا الاجتماع

الحقوقي بعد أيام من إعلان فريق قانوني في لندن أن هناك أدلة تشير إلى ارتكاب سلطات الانقلاب في مصر جرائم ضد الإنسانية.

[تقرير مسجل]

محمد الكبير الكتبي: مرة أخرى ترتفع الأصوات المنادية بملاحقة انقلابيي الثالث من يوليو ومناصريهم أمام القضاء الدولي، الدعوة الجديدة جاءت عبر الاجتماع التنسيقي الحقوقي الدولي ضد الانقلاب الذي عُقد في إسطنبول بتركيا وحث المجتمع الدولي على تبني مواقف تحمي ما وصفه بخيارات المصريين الديمقراطية.

[شريط مسجل]

محمد جميل/المدير العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان: إعداد ملف يحتوي على الانتهاكات الحقوقية والقانونية في مصر من شهادات وأدلة وتوثيق الجرائم وإعداد قاعدة بيانات تكون متاحة للحقوقيين والقانونيين.

محمد الكبير الكتبي: القائمة تضم أيضاً المدنيين المنتسبين للنظام وصحفيين سياسيين ورجال الدين، ودُكرَ أن فريقاً ميدانياً وثّق أكثر من ١٠٠ حالة وصُفت بأنها ترقى لاعتبارها جرائم ضد الإنسانية وأن العمل جارٍ لتقديمها للقضاء الدولي، ليست هذه المرة الأولى التي تنشط فيها مثل هذه الدعوات سبق أن أعلن قانونيون في لندن خوّلهم حزب الحرية والعدالة وأعضاء مجلس الشورى المصري قبل أيام عن أدلة قالوا إنها تدين مسؤولين في النظام بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ما جرى في إسطنبول تتباين بشأنه الرؤى، فهناك من يعتبر الخطوة هامةً تفصح إعلامياً على الأقل ممارسات النظام وأحاديثه عن بسط الأمن والحفاظ على ممتلكات الدولة وحقوق المواطنين وأرواحهم، وهناك من يتساءل عن مدى القدرة على توثيق الانتهاكات في ظل القبضة الأمنية المشددة بمصر، كما أن محكمة الجنايات الدولية المختصة بالنظر في مثل هذه القضايا لا تستطيع متابعة الموضوع إلا بموافقة مصر التي لم توقع على اتفاقية المحكمة والتي يحكمها من تراد ملاحقاتهم، ومع السؤال عن أثر هذا الملف على ما يثار من جهود للمصالحة يبرز سؤال آخر يتعلق بسماع الدول التي ترتبط مصالحها بالنظام بمثل تلك الملاحقات وبعضهم خاصة الأميركيين والأوروبيين يعتبرون ولو على استحياء أن صفحة حكم محمد مرسي والإخوان المسلمين بمصر قد طويت.

[نهاية التقرير]

حسن جمول: ولمناقشة هذا الموضوع ينضم إلينا من إسطنبول الدكتور أنس التكريتي الناطق باسم الائتلاف التنسيقي الحقوقي ضد الانقلاب في مصر، ومن القاهرة عبر الهاتف المستشار الدكتور هشام الرفاعي رئيس محكمة الجَنح المستأنفة، وهنا في الأستوديو نيفين ملك القيادية في حزب الوسط، وأبدأ مع السيد التكريتي من إسطنبول مرحباً بك، سيد التكريتي لو بدأنا بالجو السياسي الدولي قبل أن ننتقل إلى تفاصيل ما ستقومون به، هل أنتم متفائلون بهذا التحرك في بيئة دولية تبدو أقرب إلى الواقع السياسي القائم حالياً في مصر؟

النتائج المرجوة من المسار السياسي الدولي

أنس التكريتي: بسم الله الرحمن الرحيم، الواقع هو أنه ينبغي أن نفرق على المستوى الدولي بين الواقع السياسي والذي طبعاً يرتبط بمنظومة مصالح نعرفها وكما تفضلت بتقديمك هو يعتمد على الأمر الواقع والتعاطي مع الأمر الواقع وبين المنابر الدولية الحقوقية والقانونية والتي لا تزال هي قنوات ناجحة قنوات فاعلة إلى درجة ما، وتعتمد أساساً على آلية استخدامها على كفاءة من يتعاطى مع هذه المسارات على هذه القنوات لكي يخرج بنتيجة، هناك فرق كبير جداً في المنظومة الغربية بين المؤسسات السياسية الحكومية وبين منظومات المجتمع الدولي والجهات الرقابية، ونحن من خلال هذه المبادرة نحاول أن نجتمع القائمين على استخدام هذه المسارات من شتى أنحاء العالم ومحاولة التنسيق بينهم حتى تتكاتف الجهود ويكون تفعيل هذه المعايير ضمن أطر وضمن مستويات مقبولة وفاعلة وقابلة للنجاح.

حسن جمول: وهل هذا ما جعل اجتماعكم في إسطنبول يأتي بُعيد اجتماع لندن لحقوقيين دوليين يندرج في نفس الإطار؟

أنس التكريتي: التزامن لم يكن مقصوداً، هذه المبادرة الملتقى دعونا له منذ أكثر من شهر وقبل أن يُعقد لقاء لندن أو يُحدد زمناً للقاء لندن، ولكن هناك مبادرات هناك قضايا مرفوعة هناك محاولات فاعلة تجري- ولا أبالغ- في كل أنحاء العالم، الغرض من هذا الملتقى هو أن نحاول أولاً التعرف على هذه المسارات ونحاول أن ندلل الصعوبات ونزيل التقاطعات والتعارضات التي قد تعيق من هذه المسارات، ثم تبادل الخبرات بين الخبراء القانونيين والحقوقيين على المستوى العالمي لكي تجري هذه المسارات وتجري هذه الملفات بأسرع وقت بأقل المشاكل وربما حتى أقل الموارد والتكاليف رمية إلى تحقيق أعلى المكاسب، والمكاسب المرجوة هي ملاحقة المسؤولين عن قاموا

بالانقلاب، الانقلاب على الدستور الذي صوّت عليه الشعب المصري وقاموا بعد ذلك بدعم وتمويل الانتهاكات والخروقات والقتل والتعذيب وما شابه من قمع حريات بعد عهد الانقلاب.

حسن جمول: سأعود إليك طبعاً دكتور أنس لكن معي عبر الهاتف كما ذكرنا في بداية التقديم الدكتور هشام الرفاعي رئيس محكمة الجِنح المستأنفة، دكتور هشام بعدما استمع إلى الدكتور أنس التكريتي وفي ضوء اجتماع إسطنبول وما حصل قبل أيام أيضاً في لندن من اجتماع حقوقيين دوليين، هل تعتقدون أن السلطة الحاكمة في مصر اليوم بدأت تُحاصر قضائياً وجنائياً ربما إذا كان من الصعب محاصرتها سياسياً؟

هشام الرفاعي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، طبعاً الإجابة قولاً واحداً لا، لأن ما يحدث من وجهة نظري ما هو إلا Show إعلامي بغرض تحقيق أغراض سياسية ولا علاقة له بالقانون بل إنه مخالف للقواعد المقررة في الشريعة الإسلامية، لماذا؟ أولاً: ما هو هذا الكيان الذي يتحرك ويعد؟ هل هو شخص اعتباري؟ هل له صفة دولية؟ أي مجموعة من الناس يعدوا يسموا أنفسهم اجتماع أو يسموا أنفسهم مؤتمر أو يسموا أنفسهم منظمة لا بد أن تكون لها صبغة قانونية، هذه المجموعات لها أغراض سياسية معروفة، هذه الأغراض تبدو في أنهم يصادرون على المطلوب أولاً: حينما يسمون الثورة التي حدثت في مصر انقلاباً، هذه إرادة الشعب المصري هو لا يرونها إرادة الشعب المصري، هو صادر عن المطلوب هو بالأول تكلم عن الانقلاب، المرة ٢ إذا كنت تريد الحقيقة، الحق حق أن يتبع، في الشريعة الإسلامية إذا كنت تريد أن تصل إلى الحقيقة تبدأ الأول إنك تعرف وتحقق عشان توصل إلى النتيجة التي عايزها، لكن أنت النهاردة حطيت نتائج لفلان وفلان وفلان متهمين بارتكاب كذا وكذا وتبحث عن القنوات التي ستوصلك إلى النتائج التي حددتها مسبقاً، هل هذا أمر تقره الشريعة أو تقره القوانين؟ أضف إلى ذلك أن القضاء المصري قضاء مستقل ومُعترف به في العالم كله والمحكمة الجنائية الدولية لا تستطيع أن تتعدى على اختصاص القضاء المصري بل أن اختصاصها هي كمحكمة جنايات دولية يكون مكملاً من حيث عدم القدرة وعدم..

حسن جمول: سيد هشام فقط للإشارة إلى أن هؤلاء هم مجموعة حقوقيين هذا في البداية وكذلك ما حصل..

هشام الرفاعي: ما هو الكيان القانوني الذي يمثلونه؟

حسن جمول: عفواً وفي لندن أيضاً..

هشام الرفاعي: وهل له شخصية معنوية؟

إمكانية الملاحقة القانونية لمرتكبي الانتهاكات

حسن جمول: في لندن أيضاً كان هناك طريق قانوني وهو مكلف من حزب الحرية والعدالة بالبحث أو على الأقل بالترافع في القضايا التي تحدث عنها لكن هم يقولون أنهم يريدون أو سيوثقون انتهاكات وسيقدمون هذه الانتهاكات إلى المحافل العدلية الدولية ولا يشكون من دون قرينة ومن دون أدلة كما يقولون، ألا يستوي ذلك قانوناً؟

هشام الرفاعي: لا من الناحية القانونية هذا الكلام لا سند له في القانون، المحكمة الجنائية الدولية لها اختصاصات ولها قواعد لمقبولية الدعاوى التي تحال إليها، هم أصلاً بادئين غلط هم يحيلون إلى أشخاص، المحكمة الجنائية الدولية لا يحال لها أشخاص إنما تحال لها حالة مش شخص، هو بادئ غلط أنه يدين أشخاصاً، هي تحال لها حالة من خلال دول أطراف ومصر دولة مش طرف في محكمة الجنايات الدولية أو من خلال مجلس الأمن، هذا ما يحدث ما هو إلا Show إعلامي أقول لحضرتك ليه Show إعلامي، عندما يكون مجموعة من الحقوقيين أو مجموعة مهمة مع احترامي لكل الآراء خلاص يقولوا مجموعة من الحقوقيين، أما نسمي أنفسنا "الاجتماع، المنظمة، الائتلاف" اللي مش عارف إيه! هل في شخصية معنوية تجمع هذا الكلام، ما هي مجموعة وأي مجموعة تقعد..

حسن جمول: أريد أن أنتقل إلى السيدة نيفين في الاستوديو لكن قبل ذلك فقط أريد رأي مختصر من الدكتور أنس على ما سمعته من الدكتور هشام الرفاعي.

أنس التكريتي: للأسف الشديد الأستاذ هشام يمثل حالة الفشل الكامل في مصر سياسياً وعلمياً وحقوقياً وقانونياً، يا سيدي الكريم لم يبق بلد يعيش كجزيرة خارج منظومة القانون الدولي يا سيدي الكريم، الجرائم التي ارتكبت أتريد الحقيقة؟ أنت تقول نبحت عن الحقيقة، الحقيقة هي أن الجيش بدباباته انقلب على رئيس منتخب شرعياً، الحقيقة هي أن آلاف من الضحايا قتلوا لأنهم كانوا يتظاهرون سلمياً، الحقيقة أن منابر إعلامية حرة مستقلة أغلقت في لحظة بقرار من جنرال يا سيد، الحقيقة هي أن مصر أصبحت دولة بوليسية، الحقيقة هو أن حالة الحرية في مصر أغلقت بابها بعد عام واحد فقط، هذه هي الحقيقة يا سيد هشام، أما بالنسبة للحراك الدولي القانوني؛ أما بالنسبة للحراك القانوني

فهؤلاء خبراء عالميين أخذوا رؤساء دول إفريقية وآسيوية في أوروبا وأميركا اللاتينية إلى محاكم وحاكموهم وقبضوا على أصولهم وقبضوا على ممتلكاتهم ولاحقوا كل المنتفعين من ورائهم، فمن يتكلم على أن هؤلاء كأنهم مجموعة من الناس لا يدرون ما يفعلون عليه أن يراجع نفسه وأن يحاسب أين يقف وماذا يقول؟

حسن جمول: السيدة نيفين ملك، هذا الحراك من قبل الحقوقيين أكان الاجتماع في إسطنبول أم الاجتماع السابق في لندن، على المستوى السياسي تحالف دعم الشرعية في مصر كيف يمكن أن يلاقي هذا التحرك؟

نيفين ملك: سيدي دعني نقرر الإشكالية على أرض الواقع، أنت أمام جرائم موثقة هناك أدلة على وجود قتلى وضحايا، هناك أدلة وتقارير موثقة من منظمات لها كل القوة وكل الحيادية وكل الإقرار الدولي بمصداقية تلك المنظمات كمنظمة العفو الدولية ومنظمات على هذه الشاكلة لا يستطيع أحد أن يشكك في حياديتها ومهنتها، تلك خرجت بتقارير وتقارير موثقة بأدلة أن هناك استخدام مميت للقوة وهناك قتلى وهناك جرائم، تلك الجرائم وهذا تقريرنا للواقع، هي موثقة وهناك أولياء للدم وهناك مطالبات بعدالة هناك تعثر لملف العدالة الانتقالية وإقامة العدالة في مصر، فماذا يفعل الفاعلون وأي منهج يتم الالتجاء إليه؟ أنت أمامك دماء وأمامك آلية انتقائية وانتقامية للمزيد وسقوط المزيد من الضحايا، كيف توقف هذه العجلة من العنف والعنف المتزايد؟ كيف السبيل إلا أن تطرق كل سبيل قانوني لكي تقيم جزء من العدالة..

حسن جمول: نعم، لكن هذا..

نيفين ملك: في إطار العدالة الدولية.

حسن جمول: نعم هذا في العموم هذا في العموم، لكن هذا العموم هو ما يصفه الدكتور هشام بأنه Show إعلامي باعتبار أنه ليست هناك مسالك قانونية والحديث عن انتهاكات محددة ثم اتهام أشخاص لا تأخذ به لا محكمة العدل ولا محكمة الجنايات ولا وبالتالي يعني هم يتعاملون مع حالات ولا يتعاملون مع اتهامات شخصية كما يقول السيد الرفاعي؟

نيفين ملك: يا سيدي على سيادة المستشار أن يراجع الموثيق الدولية وأن يراجع النظم القانونية ومنظومة العدالة التي بموجب نصوصها يمكن أن يتقدم أولياء الدم ويمكن أن يتم تقديم ملفات موثقة بتوكيلات وبصفة مباشرة للمفوضية السامية والعمل على تحضير

مثل هذه الملفات وتقديمها لتلك المنظمات وعليه أيضا أن ينظر للتاريخ القريب وليس البعيد هناك محاكمات للبشير وهناك محاكمات لغيره من الأنظمة وتم أيضا التعاطي والتعامل من خلال تلك المنظمات الجنائية الدولية التي هي في النهاية منظومة لإقرار العدالة الإنسانية.

حسن جمول: نعم.

نيفين ملك: نحن جزء لا يتجزأ من العالم.

حسن جمول: سنسأل عن هذا الموضوع طبعا وسنبحث في الجزء الثاني في هذه الحلقة عن دلالة الإعلان أيضا عن تشكيل ائتلاف دولي لدعم مساعي ملاحقة قادة الانقلاب في مصر بعد طرح مبادرة الحوار، نرجو أن تبقوا معنا مشاهدينا.

[فاصل إعلاني]

حسن جمول: أهلا بكم من جديد مشاهدينا في هذه الحلقة التي تناقش مساعي تشكيل ائتلاف دولي لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في مصر وملاحقة مرتكبيها من رموز الانقلاب، وأعود إلى ضيفي في مصر المستشار الدكتور هشام الرفاعي رئيس محكمة الجناح المستأنفة، دكتور هشام الحالات أو السوابق فيما يتعلق بملاحقة مرتكبي جرائم الحرب ألا تعتبر سوابق يمكن إتباع أثرها فيما يحصل في مصر حاليا؟

هشام الرفاعي: أولا أنا أحب أنه مستوى الحوار يظل عند الرأي والكلام الموضوعي بدون التعرض لأشخاص، الأخ أنس يعني يتكلم ويقول أنه تعبير عن حالة فشل ولا الأستاذة تتكلم بتقول إنه عليه مراجعات، أنا سأقول لحضرتك الحاصل إيه، المحكمة الجنائية الدولية في لها اختصاص وفيها مسائل متعلقة بالمقبولية، الاختصاص مثلا محاكمة البشير كانت من خلال مجلس الأمن، الكلام اللي يقول عليه السادة أنه المجني عليهم يتقدموا للمدعي في المحكمة الجنائية الدولية، هو يقول لي تحريات ولا يستطيع أن يرفع الاتهام إلا بعد عرضه على دائرة ومحكمة الجنايات الدولية وإلا بعد عرضه على الدولة طالما مصر دولة مش طرف يعرض على مصر، المادة ١٧ من نظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بتقول: تقرر المحكمة أن الدعوى غير مقبولة في حالة ما إذا كانت دولة لها اختصاص بالدعوى تجري التحقيق أو المقاضاة يعني كل هذه الجرائم إحنا نريد أن نصل إلى الحقيقة ونريد العدالة لكن في مصر قضاء مستقل ونزيه أي ما كان كل يشكك كما يريد ولكن أنا أتكلم عما أو من به وأعتقد به، طالما أن هناك جرائم

ارتكبت وهناك تحقيق يجرى بشأنها فالمحكمة الجنائية الدولية لا تختص بالنظر أو بالتحقيق أصلا في هذه المسألة، يجرى بس التحريات ويجمع معلومات ويسمع لكن لا يستطيع أن يرفع اتهاماً، ده بالنسبة لمقبولية الدعوى من الناحية الشكلية، فإذن حالات الإدانة كانت حالات مختلفة تماما..

حسن جمول: نعم.

هشام الرفاعي: إما من خلال مجلس الأمن أو من خلال دولة طرف لكن لم يحدث أبداً أن حد يقول لي دعوى واحدة حُركت أمام المحكمة الجنائية الدولية عن طريق المخاطبات أو الشكاوى التي تقدم، لم تحرك دعوى واحدة بهذا الطريق لأنه بهذا الطريق يرسل إلى المدعي العام يجري التحريات بعدين يرفع لدائرة تقرر ما إذا كان هذا الاتهام له سند أو غير سند وأن يبعث للدولة، إذا الدولة قالت له أنا أحقق بالموضوع أو حققت فيه أو تجرى بشأنه محاكمة لا تستطيع المحكمة أن تباشر اختصاصها وستكون الدعوى غير مقبولة.

حسن جمول: نعم ابق معي سيد الرفاعي اتضح هذه الفكرة ابق معي وسأنتقل إلى إسطنبول لأخذ رأي الدكتور أنس التكريتي فيما ذكرت، دكتور أنس؟

أنس التكريتي: الواقع هو حصر الكلام في محكمة الجنايات الدولية أنا يعني لم أشير أنا إلى محكمة الجنايات الدولية حصراً هناك منظومة كاملة من المسارات أنا ذكرت قضية المسارات القانونية، ومن أهم ذلك المسارات المحلية، الدول الأوروبية من هؤلاء الذين قتلوا وذبحوا وعذبوا والآن مسجونين قسراً في مصر إبان الانقلاب كثير منهم هؤلاء يعني إما مواطنون من دول غربية أو لهم علاقات أو لهم ممثلون في الدول الغربية، القضايا الفردية هي التي تسلكها على سبيل المثال هذه الحالة في مصر وهناك حالة أخرى في الولايات المتحدة وهناك حالة أخرى في بلجيكا، الحقيقة كلام المستشار كلام مستغرب يقول ولا حالة واحدة رفعت بهذا الشكل، ملاحقة مجرمي الحرب حول العالم تتم بهذا الشكل من قبل أطراف في الجنايات الدولية أو غير أطراف من الجنايات الدولية، هناك مسالك ومسارات قانونية وحقوقية، الآن الذي وصف الذي حصل في مصر في يوليو وفي أغسطس والآن في ٦ أكتوبر وصف بأنه انتهاكات وجرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية من قبل مؤسسات حقوقية دولية..

حسن جمول: نعم.

أنس التكريتي: المسارات القانونية كثيرة جدا ومنها محكمة الجنايات الدولية التي تعالج مثل هذه القضايا والتي تسمح برفع قضايا وبتجميد أصول وأموال..

حسن جمول: طيب ابق معي.

أنس التكريتي: وبملاحقة مجرمين وبملاحقة مصالح هؤلاء.

حسن جمول: ابق معي سيد أنس ابق معي، طبعاً سيدي نيفين يعني من الواضح أن هذا التحرك وأنتم تدعمون هذا التحرك بطبيعة الحال يأتي في وقت كانت هناك دعوة من قبل تحالف دعم الشرعية للحوار، أليس هناك تناقض ما بين فتح أبواب قضائية بمواجهة السلطة الحاكمة في مصر في مقابل فتح باب الحوار أيضاً؟

نيفين ملك: باب الحوار مفتوح وكانت الدعوة لكل القوى السياسية الوطنية المعنية بإيجاد مخرج وإيجاد حلول للإشكالية السياسية التي نحن بصددتها، لم تكن هي دعوة موجهة لطرف بعينه هي موجهة للمجتمع المصري وخاصة كل طرف سياسي وطني يرفض عودة الدولة الأمنية ويرفض مثل هذه الانتهاكات على الأرض، وأيضاً هي تلبية لسؤال الشارع وماذا بعد؟ وما هي المسارات للخروج من الأزمة؟ ونحن أعلننا من أول وهلة ومن أول لحظة أن القضية الوطنية والقضية المصرية هي قضية وطنية وشأن داخلي خالص، والمصريون جميعاً معنيون بحله وهم قادرين أنهم وجدوا آلية للحوار المجتمعي والحوار السياسي للخروج بكل..

حسن جمول: هذا مبدأ الحوار.

نيفين ملك: ونحن نشمنه.

حسن جمول: وهذه روحية الحوار.

نيفين ملك: ونؤكد عليه.

حسن جمول: نعم.

نيفين ملك: لأنه هو في النهاية هو الحل الحقيقي.

التباس بشأن مسار الحوار

حسن جمول: لكن الآن نحن نشهد من خلال تلك الاجتماعات أكان في لندن أو في

إسطنبول وإلى أين يذهب مسار الأمور واضح أنه يعني يتعدى الداخل المصري ويذهب باتجاهات دولية مختلفة تحت عنوان القضاء طبعاً ورفع دعاوى.

نيفين ملك: دعني يعني أضع هذه التحركات في إطارها المعني بإقامة العدالة، يعني بمفهوم العدالة إذا تركت الأمور على عواهنها دونما إقرار لمنظومة عدالة تكون رادعة للداخل والخارج فإن المجتمع قد يواجه مشكلة حقيقية في تنامي روح الثأر لدى المجتمع، يعني أنت لديك أولياء دم على الأرض يتساقط منهم الآلاف وكل يوم هناك قتلى جدد وهناك دماء وهناك أناس ثائرون ويقولون متى القصاص وأين القصاص، إذا تركت كل تلك الترسبيات وكل تلك الإشكاليات على الأرض دونما فتح آفاق لإقامة عدالة في ظل عرقلة سياسية لوجود عدالة بمنظومة وطنية كما أشار المستشار سعادة المستشار وأنا أسأله أين ملف العدالة الانتقالية والقصاص لشهداء ٢٥ يناير، ففي النهاية إذا تركت الأمور على عواهنها دونما قصاص أو فتح أفق..

حسن جمول: أشكرك..

نيفين ملك: للعدالة فأنت تجر المجتمع للثأر وللعنف.

حسن جمول: شكراً لك نيفين ملك القيادية في حزب الوسط وأشكر الدكتور أنس التكريتي الناطق باسم ائتلاف التنسيق الحقوقي ضد الانقلاب في مصر كان معنا من إسطنبول، وطبعاً أشكر من القاهرة الدكتور هشام الرفاعي رئيس محكمة الجناح المستأنفة والذي كان معنا من القاهرة عبر الهاتف، أشكركم مشاهدنا بهذا تنتهي حلقتنا من برنامج ما وراء الخبر، إلى اللقاء.